

GOV/2023/9  
6 آذار/مارس 2023

مجلس المحافظين

عربي  
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند الفرعي 6(د) من جدول الأعمال المؤقت  
(الوثيقة GOV/2023/7/Rev.1)

## اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

### ألف- مقدمة

1- يتناول هذا التقرير المقدم من المدير العام تنفيذ اتفاق الضمانات<sup>1</sup>، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران). ويصف التقرير جهود الوكالة وتفاعلاتها مع إيران لتوضيح المعلومات المتعلقة بصحة إعلانات إيران واكتمالها بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها، ولا سيما فيما يتعلق بثلاثة مواقع غير مُعلنة في إيران عثرت فيها الوكالة على جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ. ويشير التقرير إلى مسائل أخرى تتعلق بتنفيذ الضمانات في إيران: تغيير في نسق تشغيل محطة فوردو لإثراء الوقود بما لا يتسق مع المعلومات التصميمية التي أعلنتها إيران في ذلك الوقت؛ واكتشاف الوكالة لجسيمات يورانيوم في محطة فوردو لإثراء الوقود أثريت إلى مستوى لا يتفق مع المستوى المعلن من إيران في الوقت الحالي؛ وتنفيذ البند المعدل 1-3. ويشير التقرير أيضاً إلى بيان مشترك اتفق عليه كل من المدير العام ونائب رئيس إيران ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في 4 آذار/مارس 2023.

<sup>1</sup> الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في 15 أيار/مايو 1974.

<sup>2</sup> أقر مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي لإيران (الوثيقة INFCIRC/214/Add.1) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 ووقعت عليه إيران في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003. ونفذت إيران البروتوكول الإضافي طوعاً في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2003 وشباط/فبراير 2006. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2016، بدأت إيران تطبق البروتوكول الإضافي بشكل مؤقت وفقاً للفقرة (ب) من المادة 17 من البروتوكول الإضافي. واعتباراً من 23 شباط/فبراير 2021، أوقفت إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي (انظر الوثيقة GOV/INF/2021/13).

## باء- المسائل العالقة المتعلقة بثلاثة مواقع غير مُعلنة

### باء-1- الخلفية

2- تسعى الوكالة إلى الحصول على تفسيرات من إيران بشأن وجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ حددتها الوكالة في ثلاثة مواقع غير مُعلنة في إيران وهي -تورقوزآباد (2019)، وفارامين (2020)، و'ماريفان' (2020).<sup>3</sup> وأُعرب المدير العام، في تقريره المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (الوثيقة GOV/2021/52)، عن قلقه البالغ لأنّ مواد نووية قد وُجدت في هذه المواقع غير المُعلنة.<sup>4</sup>

3- وفي 5 آذار/مارس 2022، اتفق المدير العام ومعالي السيد محمد إسلامي، نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، على بيان مشترك لتوضيح المسائل المذكورة في الوثيقة GOV/2021/52.<sup>5</sup>

4- ومع ذلك، وكما هو مبين في تقرير المدير العام المؤرخ 30 أيار/مايو 2022 (الوثيقة GOV/2022/26)، ورغم أنّ الوكالة تتيح لإيران فرصاً كثيرة بأشكال مختلفة من خلال تبادل الرسائل وعقد الاجتماعات في فيينا وطهران من أجل توضيح هذه المسائل، فإنها ظلّت دون حل.<sup>6</sup> ولم تُقدّم إيران بعدُ تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية. كما أنّ إيران لم تبلغ الوكالة بالموقع (أو المواقع) حيث توجد حالياً المواد النووية أو المعدات الملوثة بالمواد النووية، أو حيث توجد كلتاها معاً، التي نُقلت من موقع تورقوزآباد في عام 2018. وفيما يلي موجز لمسائل الضمانات المتعلقة بالمواقع الثلاثة كما هو مبين في الوثيقة GOV/2022/26:

**تورقوزآباد:** لدى الوكالة معلومات، منها معلومات من مصادر مفتوحة من أواخر أيلول/سبتمبر 2018، تفيد بأن تورقوزآباد كان مستخدماً في تخزين المواد والمعدات النووية.<sup>7</sup> وبدايةً من أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وبعد ذلك، لاحظت الوكالة، من خلال تحليل الصور الساتلية المتاحة تجارياً، وجود أنشطة تجريف وتنسيق لأراضي الموقع. وخلال المعاينة التكميلية التي أجريت في تورقوزآباد في شباط/فبراير 2019، أخذت الوكالة عينات بيئية تخص مواقع بعينها، وأشارت نتائج تحليلها إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي متعددة بشرية المنشأ، وجسيمات معدّلة نظيرياً، بما في ذلك جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء تحتوي على قدر يمكن اكتشافه من اليورانيوم-236، وجسيمات يورانيوم مستنفذ بقدر طفيف مما يتطلب تفسيراً من إيران. وخلصت الوكالة إلى أن الحاويات التي خُرّنت في تورقوزآباد إما كانت تحتوي على مواد نووية أو على معدات نووية كانت ملوثة بشدة بمواد نووية، أو كانت تحتوي على كليهما معاً. ويشير تقييم الوكالة إلى أنه في حين فُكّكت بعض الحاويات المخزّنة في تورقوزآباد في الموقع، فقد أُزيلت حاويات أخرى من الموقع دون تفكيكها في عام 2018 ونُقلت إلى موقع غير معروف.

<sup>3</sup> ترى الوكالة أنّ مسألة ضمانات تتعلق بموقع آخر هو لافيسان-شيان لم تعد مسألة عالقة في هذه المرحلة (الفقرة 7 من الوثيقة GOV/2022/26).

<sup>4</sup> الفقرة 14 من الوثيقة GOV/2021/52.

<sup>5</sup> المرفق بالوثيقة GOV/2022/26.

<sup>6</sup> الفقرة 36 من الوثيقة GOV/2022/26؛ والفقرة 4 من الوثيقة GOV/2022/63.

<sup>7</sup> بيان من نائب المدير العام لشؤون الضمانات أمام مجلس المحافظين في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الفقرة 11 من الوثيقة GOV/OR.1532.

**فارامين:** لدى الوكالة معلومات تتعلق باستخدام أو تخزين المواد النووية و/أو إجراء أنشطة ذات صلة بالمجال النووي، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بدورة الوقود النووي، في فارامين بين عامي 1999 و2003. وقد خضع هذا الموقع لتغييرات كبيرة في عام 2004، بما في ذلك هدم معظم المباني<sup>8</sup>. وخلال المعاينة التكميلية التي أجريت في آب/أغسطس 2020 في فارامين، أخذت الوكالة عينات بيئية تخص أماكن بعينها، فأشارت نتائجها التحليلية إلى وجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ، بما يتسق مع أنشطة تحويل اليورانيوم، مما يتطلب تفسيراً من إيران. ويشير تقييم الوكالة إلى أن موقع فارامين هو محطة غير معلنة على نطاق تجريبي لمعالجة وتجهيز خام اليورانيوم وتحويله إلى أكسيد اليورانيوم، ثم تحويله على نطاق مختبري إلى رابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم، وأن المحطة كانت تُستخدم في الفترة بين العامي 1999 و2003. ويشير تقييم الوكالة أيضاً إلى أن هناك مؤشرات، مدعومة بنتائج تحليل عينات بيئية، تدلُّ على أن الحاويات التي أزيلت من فارامين قد نُقلت في نهاية المطاف إلى تورقوز آباد. ولكنَّ الأنشطة النووية التي خلص تقييم الوكالة إلى أنها كانت تُنفَّذ في موقع فارامين لا تفسّر وجود الأنواع المختلفة من الجسيمات المعدلة نظيرياً في موقع تورقوز آباد.

**'ماريفان'**<sup>9</sup>: لدى الوكالة معلومات تفيد بأن إيران خططت، في عام 2003، لاستخدام وتخزين مواد نووية في 'ماريفان' من أجل اختبار المتفجرات. وخلال عملية المعاينة التكميلية التي أجريت في 'ماريفان' في آب/أغسطس 2020، أخذت الوكالة عينات بيئية تخص أماكن بعينها، فأشارت نتائجها التحليلية إلى وجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في منطقة واحدة من موقع 'ماريفان'. ويتسق تحليل جميع ما أُتيح للوكالة من معلومات ذات صلة بالضمانات فيما يخصُّ موقع 'ماريفان' مع إجراء إيران اختبارات متفجرات بالاستعانة بتدريب واقٍ تحضيراً لاستخدام أجهزة كشف النيوترونات في منطقة أخرى من موقع 'ماريفان'<sup>10</sup>.

5- وأفاد المدير العام في حزيران/يونيه 2022، ثم أفاد مرة أخرى في أيلول/سبتمبر 2022، بأنه ما لم تُقدّم إيران تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جسيمات اليورانيوم المشار إليها آنفاً في المواقع الثلاثة غير المُعلن عنها في إيران وتبلغ الوكالة بالمكان (أو الأماكن) حيث توجد حالياً المواد النووية و/أو المعدات الملوثة، وإلى أن تفعل ذلك، فلن يكون بوسع الوكالة أن تؤكد صحة واكتمال إعلانات إيران بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود معها<sup>11</sup>. وأكد المدير العام مجدداً بأن الوكالة تظلُّ على استعداد للتواصل مع إيران دون تأخير من أجل تسوية جميع هذه المسائل.

6- ومن بين جملة أمور، دعا مجلس المحافظين في قراره الصادر في 8 حزيران/يونيه 2022 إيران "إلى اتخاذ إجراءات على أساس عاجل للوفاء بالتزاماتها القانونية والقبول دون إبطاء بالعرض المقدم من المدير العام بمواصلة العمل على توضيح وتسوية جميع المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات"، وأشار إلى أن تقديم إيران "جميع ما تحتاجه الوكالة لكي تجري تقييماتها من المعلومات والوثائق والأدلة ذات المصداقية من الناحية التقنية هو أمرٌ ضروري لكي تكون الأمانة في وضع يمكنها من الإفادة بالمسائل التي لم تعد عالقة ومن ثمَّ إزالة الحاجة إلى نظر المجلس فيها واتخاذ إجراء بشأنها"، وطلب إلى المدير العام "أن يواصل تقديم التقارير إلى مجلس المحافظين ما دامت المسائل المذكورة ... لا تزال عالقة"<sup>12</sup>.

<sup>8</sup> النقطة الثانية، الفقرة 4 من الوثيقة GOV/2020/30.

<sup>9</sup> موقع بالقرب من أباده معروف باسم "ماريفان".

<sup>10</sup> النقطة الثالثة، الفقرة 4 من الوثيقة GOV/2020/30؛ والنقطة الثالثة، الفقرة 9 من الوثيقة GOV/2021/15.

<sup>11</sup> الفقرة 36 من الوثيقة GOV/2022/26؛ والفقرة 9 من الوثيقة GOV/2022/42.

<sup>12</sup> الفقرات 3-5 من المنطوق، الوثيقة GOV/2022/34.

7- وفي يومي 26 و27 أيلول/سبتمبر 2022، أجرى المدير العام ونائب الرئيس، السيد إسلامي، مناقشات في فيينا تتعلق بمعالجة إيران للمسائل العالقة المتعلقة بالضمانات. ولم توافق إيران على استئناف مشاركتها مع الوكالة لحل هذه المسائل إلا في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي هذا الصدد، جرى الاتفاق على أن يتوجه كبار مسؤولي الوكالة بزيارة تقنية إلى طهران قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأكدت الوكالة مجدداً لإيران أنها تنتظر في هذا الاجتماع أن تبدأ في تلقي تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية من إيران بشأن هذه المسائل، بما في ذلك معاينة المواقع والمواد، وكذلك أخذ العينات حسب الاقتضاء.

8- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أفاد المدير العام أنه لم يُحرز أي تقدم في توضيح وحل المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات. وأكد من جديد أن هذه المسائل تتبع من التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات ويلزم حلها لكي تكون الوكالة في وضع يمكّنها من تقديم تأكيدات بأن برنامج إيران النووي برنامج سلمي بشكل حصري.<sup>13</sup>

9- وأعرب مجلس المحافظين في قراره المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022<sup>14</sup>، في جملة أمور، عن "قلق العميق من أنّ مسائل الضمانات المتعلقة بالمواقع الثلاثة غير المعلنة لا تزال عالقة بسبب عدم إبداء إيران قدراً كافياً من التعاون الجوهري...". وقرّر مجلس المحافظين أنه "من الضروري والملح، من أجل ضمان التحقق من عدم تحريف المواد النووية، أن تقوم إيران باتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها القانونية وأن تتخذ دون إبطاء الإجراءات التالية بهدف توضيح وتسوية جميع المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات:

- 1' تقديم تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في ثلاثة مواقع غير معلنة في إيران؛
- 2' إبلاغ الوكالة بالموقع (المواقع) الحالية للمواد النووية و/أو للمعدات الملوثة؛
- 3' تقديم جميع المعلومات والوثائق والأجوبة التي تتطلبها الوكالة لهذا الغرض؛
- 4' إتاحة معاينة المواقع والمواد، التي تقتضيها الوكالة لهذا الغرض، وكذلك أخذ العينات حسبما تقتضيه الوكالة".

ولاحظ مجلس المحافظين أيضاً أنّ "توفير إيران لهذه المعلومات وإتاحة المعاينة وتحقيق الوكالة لاحقاً، بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود مع إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار، أمر ضروري لكي تكون الأمانة في وضع يمكنها من الإبلاغ عن المسائل التي لم تعد عالقة، ومن ثمّ إزالة الحاجة إلى نظر المجلس فيها واتخاذ إجراء بشأنها" وطلب إلى المدير العام "تقديم تقرير عن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود مع إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار وهذا القرار لينظر المجلس فيه في دورة مجلس المحافظين في آذار/مارس 2023 أو قبل ذلك حسب الاقتضاء".<sup>15</sup>

## باء-2 التطورات التي طرأت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير

10- أجّلت إيران الزيارة التقنية المذكورة أعلاه المتفق عليها سابقاً لكبار مسؤولي الوكالة إلى طهران قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وبدلاً من ذلك، عقد كبار مسؤولي الوكالة اجتماعات مع كبار المسؤولين

<sup>13</sup> الفقرة 9 من الوثيقة GOV/2022/63.

<sup>14</sup> الوثيقة GOV/2022/70.

<sup>15</sup> الفقرات 2-5 من المنطوق، الوثيقة GOV/2022/70.

الإيرانيين في طهران في 18 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تشرع إيران خلالها في تقديم تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جزيئات اليورانيوم بشرية المنشأ في المواقع الثلاثة غير المعلن عنها في إيران، ولم تتح معاينة أي مواقع أو مواد نووية. ولذلك، لم يحرز أي تقدم بحلول نهاية شباط/فبراير 2023 في حل أي من المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات.

11- وفي 4 آذار/مارس 2023، زار المدير العام، بدعوة من إيران، طهران لإجراء مناقشات على مستوى رفيع بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون بين الوكالة وإيران، ولا سيما الحاجة إلى التنفيذ الفعال لاتفاق الضمانات في إيران (انظر القسم دال أدناه).

## جيم- قضايا أخرى تخصّ تنفيذ الضمانات

### جيم-1- التغييرات في محطة فوردو لإثراء الوقود غير متوافقة مع استبيان المعلومات التصميمية

12- قدّم التقرير الأخير للمدير العام المعنون "التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية على ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)" (القسم جيم-3-3 من الوثيقة GOV/2023/8) معلومات عن النتائج التي توصلت إليها الوكالة في أعقاب تفتيش غير معلن في محطة فوردو لإثراء الوقود في 21 كانون الثاني/يناير 2023 فيما يتعلق بسلسلتين تعاقبيتين من طراز IR-6، على النحو التالي: عدم إعلان إيران مسبقاً عن التغييرات المدخلة على نسق تشغيلها؛ وتقديم صيغة مستوفاة من استبيان المعلومات التصميمية في وقت لاحق؛ والكشف من خلال تحليل العينات البيئية عن وجود جسيمات اليورانيوم الشديد الإثراء بمستويات إثراء تصل إلى 83.7% من اليورانيوم-235 - بما لا يتفق مع مستوى إثراء اليورانيوم الشديد الإثراء الذي تنتجه محطة فوردو لإثراء الوقود، كما أعلنت إيران؛ وتنفيذ تدابير ضمانات إضافية في المرفق. وبما أن جميع هذه المسائل تتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات في إيران، فقد أُشير إليها بإيجاز هنا.

### جيم-2- البند المعدّل 1-3

13- يُذكر المدير العام إيران مرة أخرى بأنّ تنفيذ البند المعدّل 1-3 هو التزام قانوني على إيران بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها، وأنه لا يمكن تعديله من جانب واحد، وفقاً للمادة 39 من اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، وأنه لا توجد آلية في اتفاق الضمانات لوقف تنفيذ الأحكام المتفق عليها في الترتيبات الفرعية. ومنذ صدور التقرير السابق المقدم من المدير العام، لم تتقدم إيران بأي عرض للوكالة من أجل معالجة هذه المسألة.

## دال- زيارة المدير العام لطهران

14- في 4 آذار/مارس 2023، زار المدير العام، بدعوة من إيران، طهران حيث شارك في مناقشات منفصلة مع سعادة السيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، ومعالي السيد محمد إسلامي، نائب رئيس إيران ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وسعادة السيد حسين أمير عبد اللهيان، وزير خارجية إيران، بشأن المسائل المتصلة بالتعاون بين إيران والوكالة، ولا سيما الحاجة إلى التنفيذ الفعال لاتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إيران.

15- وخلال الاجتماعات، شدّد المدير العام على ضرورة ضمان أن يتسم التعاون الفعال والتفاعلات بين الوكالة وإيران بشأن تنفيذ الضمانات بالتوافق التام مع اتفاق الضمانات الإيراني. كما شدّد المدير العام على أنه فيما يتعلق بمسائل الضمانات العالقة المتعلقة بالمواقع الثلاثة غير المعلنة في إيران، فقد تم التوصل إلى نقطة يلزم فيها اتخاذ خطوات ملموسة لحلها. وأخيراً، أشار المدير العام إلى أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة والأثر الإيجابي لأنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة والمتعلقة بالتنفيذ الكامل لهذه الخطة، والتي توقفت منذ 23 شباط/فبراير 2021. وأكد من جديد أنه ينبغي، من منظور الوكالة، الاتفاق على خطوات إيجابية بشأن المسائل المذكورة أعلاه - ومجموعة من تدابير بناء الثقة المتصلة بالضمانات - من أجل تمهيد الطريق لاستعادة المعارف المتصلة بالضمانات فيما يتعلق بإنتاج وأرصدة الطاردات المركزية والدورات والمنافخ والماء الثقيل وركازة خام اليورانيوم. واستعادة هذه المعارف وحل المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات أمران لا غنى عنهما لكي تتمكن الوكالة من تقديم تأكيدات موثوقة بشأن الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

16- وكزّر السيد الرئيس إبراهيم رئيسي استعداد جمهورية إيران الإسلامية للعمل مع الوكالة في هذا الاتجاه. ووافقت إيران على ضرورة مواصلة الحوار المستمر مع الوكالة من أجل ضمان وجود عملية مطردة تفضي إلى نتيجة إيجابية للجميع.

17- كما أعرب وزير الخارجية السيد أمير عبد اللهيان عن استعداده للعمل مع الوكالة في تنفيذ التزامات إيران الخاصة بالضمانات ومن أجل التوصل إلى حل سريع للمسائل العالقة المتعلقة بالضمانات. وأكد مجدداً على الأهمية التي توليها إيران لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة وعلى الدور البناء الذي يمكن أن تؤديه الوكالة في هذا السياق.

18- وعقب مناقشات جرت بين المدير العام ونائب الرئيس إسلامي، اتفق على بيان مشترك يشمل تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، والمسائل العالقة المتعلقة بالضمانات، وتدابير التحقق الإضافية (انظر المرفق).

## هاء- ملخص

19- يرحب المدير العام بتوكيدات إيران الرفيعة المستوى بأنها مستعدة للتعاون مع الوكالة لحل المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات والدخول في مناقشات تقنية للمتابعة مع الوكالة في وقت قريب. ويرحب أيضاً بموافقة إيران على السماح للوكالة بتنفيذ المزيد من أنشطة التحقق والرصد المناسبة.

20- ويشير المدير العام إلى أن إيران أجرت تغييراً كبيراً على المعلومات التصميمية المعلنة بشأن محطة فوردو لإثراء الوقود دون إبلاغ الوكالة مسبقاً، وهو ما يتعارض مع التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات. ويلاحظ المدير العام أيضاً أن الوكالة وجدت أن جسيمات اليورانيوم الشديد الإثراء ذات مستويات إثراء لا تتسق مع مستوى الإثراء الذي أعلنت عنه إيران في استبيان المعلومات التصميمية بشأن محطة فوردو لإثراء الوقود. وقد شرعت الوكالة وإيران في إجراء مناقشات تقنية من أجل توضيح هذه المسألة توضيحاً كاملاً.

21- ويتطلع المدير العام إلى متابعة المناقشات التقنية والتنفيذ الفوري والكامل للبيان المشترك.

22- وسيواصل المدير العام تقديم تقارير في هذا الشأن حسب الاقتضاء.

## المرفق

### بيان مشترك صادر عن هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية

4 آذار/مارس 2023

طهران

زار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي، جمهورية إيران الإسلامية في يومي 3 و4 آذار/مارس 2023. وفي سياق زيارته، التقى برئيس جمهورية إيران الإسلامية، سعادة السيد إبراهيم رئيسي، وكذلك بوزير الخارجية، معالي السيد حسين أمير عبد اللهيان، ونائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، سعادة السيد محمد إسلامي.

وتناولت هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى أهمية اتخاذ خطوات لتيسير تعزيز التعاون، والتعجيل حسب الاقتضاء بحل المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات.

ويدرك الجانبان أن مثل هذه المناقشات الإيجابية يمكن أن تمهد الطريق لاتفاقات أوسع بين الدول الأطراف.

واتفقت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على ما يلي:

- إجراء التفاعلات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران بروح من التعاون، وبما يتفق تماماً مع اختصاصات الوكالة وحقوق جمهورية إيران الإسلامية والتزاماتها، استناداً إلى اتفاق الضمانات الشاملة.
- وفيما يخص المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات في المواقع الثلاثة، أعربت إيران عن استعدادها لمواصلة تعاونها وتوفير المزيد من المعلومات وإتاحة المعاينة لمعالجة هذه المسائل.
- وستسمح إيران، على أساس طوعي، للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ المزيد من أنشطة التحقق والرصد المناسبة. وسيتفق الجانبان على الطرائق التي سنُتَّبَع في سياق اجتماع تقني سيعقد قريباً في طهران.